- **تتبنى مصر مُقاربة شاملة لمواجهة ظاهرة الإرهاب لا تقتصر على المُواجهة الأمنية فحسب، بل تشمل أيضاً الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والتنموية، وكذلك مُعالجة الجذور الإيديولوجية والفكرية المُسببة لتلك الظاهرة.**
- **انطلاقا من المسؤولية الرئيسية للدول ومُؤسساتها الوطنية في مُكافحة الإرهاب، تقوم الدولة المصرية بتنفيذ العديد من البرامج التوعوية ولرفع القدرات، بالإضافة إلى المشروعات التنموية والأنشطة ذات الصلة من خلال مختلف الوزارات والمجالس المتخصصة وأدوات مصر المُتنوعة.**
- **تأسيساً على الدعوة التي أطلقها السيد رئيس الجمهورية في عام 2014 بتجديد وتصويب الخطاب الدينى، تقوم المُؤسسات الدينية، خاصةً مرصدَيّ الأزهر ودار الإفتاء، بدور مُهم في مُحاربة الفِكر المُتطرف ودحض الفتاوى التكفيرية والآراء المُتشددة والتفسيرات المُنحرفة والمغلوطة المبنية على الأيديولوجيا التكفيرية التي تُرَوِّج لها التنظيمات الإرهابية، مع خلق خطاب مُضاد يستند إلى الفهم السليم لصحيح الدين.**
- **حرص المُشَرِّع المصري على أن تأتى التشريعات الوطنية الخاصة بمُكافحة الإرهاب مُواكبةً ومُتفقةً مع قرارات الأمم المتحدة والإتفاقات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والتي تُعد مصر طرفاً فيها، وكذلك مع استراتيجية الأمم المُتحدة العالمية لمُكافحة الإرهاب على نحو يُحقق مُكافحة فاعلة وشاملة لظاهرة الإرهاب بكافة أبعادها. تستهدف التشريعات تعزيز سُبُل التصدي للطرق المُستحدثة في مجال تمويل الإرهاب.**
- **نظراً لأهمية الآليات الخاصة بتنفيذ مصر لقرارات مجلس الأمن المُتعلقة بتمويل الإرهاب، وضرورة تفعيلها، فقد وضعت مصر آليات لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمُكافحة تمويل الإرهاب وعلى وجه الخصوص قرار مجلس الأمن رقم 1267 والقرارات اللاحقة المُتعلقة به والقرار رقم 1373 والقرارات اللاحقة المُتعلقة به، وقد حدَّدَت تلك الآليات السند التشريعي لتنفيذها، والإجراءات الخاصة بإدراج الكيانات الإرهابية والإرهابيين، وإجراءات تجميد الأموال ذات الصلة وإدارتها، وإجراءات رفع التجميد أو تعديل نطاقه بقوائم العقوبات، وإجراءات اقتراح أسماء للإدراج بقوائم العقوبات. ولقد جاءت الإجراءات التي اتخذتها مصر لتنفيذ إلتزاماتها وفقا للمعايير الدولية المُتعلقة بمُكافحة تمويل الإرهاب كافية ومُتَّسِقة مع أُطُر المنظمات الدولية، حيث جاءت نتائج استبيان مُكافحة تمويل الإرهاب الذي استوفته الدول وقدَّمته إلى مجموعة العمل المالي FATF فيما يتعلق بجهودها في مُكافحة تمويل الإرهاب إيجابية، وتشير بشكل واضح إلى استيفاء مصر للمعايير الدولية في هذا الشأن. وقد أشاد تقرير تقييم المديرية التنفيذية لمُكافحة الإرهاب CTED بفاعلية دور وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب المصرية (وحدة التحريات المالية) على المُستويين المحلي والدولي في هذا الخصوص.**
- **جاءت مُبادرة السيد رئيس الجمهورية أيضاً بتدشين "المؤتمر الوطنى للشباب" في 2016 و"منتدى شباب العالم" في 2017، واللذين يُعقدا سنوياً، لتُمثل فرصة لإجراء حوار تفاعلي غير مسبوق بين الشباب والقيادة السياسية لمناقشة قضايا الساعة، وعلى رأسها مُواجهة ظاهرة الإرهاب. ولقد خصَّص المُؤتمر الوطني للشباب في نسخته الثامنة المُنعقدة في القاهرة يوم 14 سبتمبر 2019 إحدى جلساته حول "تقييم تجربة مُكافحة الإرهاب محلياً وإقليمياً"، تم خلالها إستعراض تطور التهديدات الإرهابية التي تتعرض لها المنطقة والعالم والطرق المُستحدثة وسُبُل مُواجهة تلك التحديات. كما تناول "منتدى شباب العالم" في نسخته الثانية التي عُقِدَت في 4 نوفمبر 2018 بمدينة شرم الشيخ جلسة بعنوان "دور القوة الناعمة في مُواجهة التطرف الفِكري والإرهاب".**

- خلال رئاسة مصر للاتحاد الأفريقي في عام 2019، وكون مُكافحة الإرهاب والتطرف إحدى أولوياتها الرئيسية، أعلن السيد رئيس الجمهورية عن إطلاق "مُنتدى أسوان للسلام والتنمية المُستدامة" يومي 11و12 ديسمبر 2019، ليُصبح منصة إقليمية وقارية دائمة للحوار والتفاعل بين قادة السياسة والفِكر وصناع السلام وشركاء التنمية والخبراء من كافة دول القارة وخارجها لبحث آفاق الربط بين السلام والتنمية بشكل مُستدام، اتساقاً مع الرؤية المصرية الشاملة لمُكافحة الإرهاب وبما يُسهم في دعم دول القارة في تنفيذ أجندتَيّ الأمم المُتحدة للتنمية المُستدامة 2030، والاتحاد الأفريقي 2063. كما عقدت مصر العديد من الأنشطة والفعاليات، كان أبرزها مُلتقى الشباب العربي/الأفريقي الذي إستضافته مدينة أسوان (عاصمة الشباب الأفريقي لعام 2019) في الفترة من 16 إلى 18 مارس 2019 وذلك تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية أيضاً، وكانت من بين توصياته النهائية تشكيل إدارة مُنتدى شباب العالم فريق عمل عربي وأفريقي لوضع رؤية شبابية لآليات التعامُل مع قضايا الاستقطاب الفِكري والتطرف وعرضها كمُبادرة شبابية للقضاء على الإرهاب والتطرف. كما تم خلال المُلتقى أيضاً إقتراح إستحداث آلية عربية/أفريقية مُشتركة لمُكافحة الإرهاب.

- في إطار رئاسة مصر المُشتركة مع الاتحاد الأوروبي لمجموعة عمل بناء القدرات لمنطقة دول شرق أفريقيا التابعة للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب GCTF، استضافت وزارة الخارجية في الفترة من 15 إلى 18 أبريل 2018 ورشتي عمل للخبراء الأولى حول موضوع مكافحة الفكر المتطرف المُؤدى إلى الإرهاب في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، والثانية بشأن أفضل الممارسات الدولية في مكافحة تمويل الإرهاب في شرق أفريقيا. كما نظَّمَت الرئاسة المُشتركة لمصر والاتحاد الأوروبي أيضاً حدثاً جانبياً رفيع المُستوى بمُشاركة السفير/ فلاديمير فورونكوف وكيل السكرتير العام حول "مُكافحة تمويل الإرهاب" يوم 26 سبتمبر 2019 في نيويورك على هامش أعمال الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة، اتصالاً بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2462 لعام 2019 والذي كانت مصر في صدارة الدول المُتبنية له، وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المُتحدة لمكافحة الإرهاب UNOCT ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب UNCCT، كما يجري حالياً الإعداد لعدد من الأنشطة والفعاليات الأخرى في المجالات المُتعلقة بمُكافحة الإرهاب بالتعاون مع المكتب الأممي.

- إنطلاقاً من التزام الدولة المصرية بضرورة حماية حقوق ضحايا الإرهاب في ظل أثر الإرهاب على التمتع بالحقوق الأساسية للإنسان، خاصةً الحق في الحياة والأمن الشخصي والحق في التنمية، اتساقًا مع المُقاربة المصرية الشاملة، يضطلع "المجلس القومى لرعاية أسر الشهداء والمصابين" التابع لرئاسة مجلس الوزراء، بدور مُهم من خلال توفير كافة أنواع الدعم والمساندة لهؤلاء الضحايا وأسرهم، ويشمل ذلك الخدمات الصحية والعلاجية المجانية وخدمات الإسكان والتعليم المجاني والإعفاء من تكلفة النقل وإتاحة بطاقات التموين الشهرية وتوفير الرحلات السياحية وإقامة الندوات لشباب ضحايا الإرهاب لحمايتهم من الفكر المتطرف. يضاف إلى ذلك تقديم خدمات التأهيل النفسي لأسر الشهداء وأطفالهم والمصابين بعجز كلي جراء الهجمات الإرهابية ومن تعرضوا لأزمات ما بعد الصدمات، فضلاً عن مساعدة شباب أسر الشهداء على الحصول على فرص عمل مناسبة وفقاً لمؤهلاتهم وإقامة مشروعات صغيرة لأسر الشهداء والمصابين بالتعاون مع الجهات المُختصة.

- يُشارك مع وزارة التضامن الاجتماعي 150 جمعية أهلية محلية في إطار دعم جهود الدولة في تنفيذ برنامج "وعي لنشر القِيَم الثقافية والاجتماعية الإيجابية والوقاية من الاستقطاب الفكري"، حيث تقوم الجمعيات الأهلية بدعم المشاركة المجتمعية وخاصة فئة الشباب، وذلك من خلال تنفيذ برامج وفاعليات اقتصادية وثقافية مشتركة. ويهدف هذا البرنامج إلى تكوين قيم واتجاهات وسلوكيات مجتمعية إيجابية

تؤدي إلى تحسين جودة الحياة الصحية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية لكافة أفراد الأسرة، مما يُسهم في تعزيز جهود التنمية المستدامة للمجتمع والدولة. ويساهم 10 آلاف شاب وشابة على مستوى الجمهورية في نشر برنامج "وعي" وتنفيذه، وذلك سعياً لحماية الشباب من الفكر الإرهابي وتعزيز التغيير المجتمعي التنموي. وعلى الصعيد الدولي، فقد كانت مصر ضمن الدول التي بادرت بإنشاء مجموعة أصدقاء ضحايا الإرهاب بالأمم المتحدة في نيويورك، إلى جانب انضمامها للمجموعة المُصَغَّرة المعنية بصياغة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 305/73 حول "تعزيز التعاون الدولي لمساعدة ضحايا الإرهاب" الصادر في يونيو 2019.

- **تواصل مصر تقديم الدعم الفني لبناء ورفع قدرات أشقائها في القارة الأفريقية في المجالات المُتعلقة بمُكافحة الإرهاب، من خلال أدواتها المُتنوعة التي تمتلكها مثل "الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية"، والمراكز التي تستضيفها مصر، لاسيما مركز الساحل والصحراء لمُكافحة الإرهاب، ومركز القاهرة الدولى لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام، إلى جانب الدور المُتوقع أن يقوم به مركز "الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات"، وكذلك جهود الأزهر الشريف في مجال مُكافحة الفكر المُتطرف وتدريب الأئمة.**

- **استضافت مصر خلال العامين الماضيين العديد من المُؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية الإقليمية والدولية حول قضايا مُكافحة الإرهاب في مجالات تحليل جرائم الإرهاب/ تأمين المُنشآت الحيوية والشخصيات الهامة ضد العمليات الإرهابية/ مُكافحة الجريمة المنظمة المُرتبطة بالإرهاب/ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي والمُساعدة القانونية المُتبادلة في القضايا الإرهابية/ دعم وتعزيز النظام القانوني لمُكافحة ظاهرة المُقاتلين الإرهابيين الأجانب/ تعزيز التعاون الدولي في مواجهة التهديد المُتصاعد لعمليات تمويل الإرهاب وغسل الأموال/ تعطيل تمويل الشبكات الإرهابية من خلال تطبيق عقوبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة / التحريات عن طريق المصادر المفتوحة في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب / الوقاية من التطرف والتشدد المُؤدى إلى الإرهاب، وقد تم تنظيم عدد من تلك الأنشطة بالتعاون مع عدد من الشركاء الدوليين والأمميين مثل مكتب الأمم المُتحدة المعني بالمخدرات والجريمة UNODC، ومجموعة العمل المالى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF.**